

Distr.: General  
24 July 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 140 من جدول الأعمال المؤقت\*

النهوض بالمرأة

## تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

### تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 140/76، يقدم هذا التقرير استعراضا للسياسات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لتحسين سبل عيش النساء والفتيات في المناطق الريفية ورفاههن وقدرتهن على الصمود، ولا سيما أشد النساء فقرا وتهميشا. وتدعم أوجه التقدم المحرز في هذا الصدد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يساعد على ضمان عدم استبعاد أي امرأة أو فتاة في المناطق الريفية عند تنفيذ الخطة ورصدها والاستفادة من نتائجها (انظر قرار الجمعية العامة 1/70). ويُختم التقرير بتوصيات مقدمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/78/150

220823 170823 23-14451 (A)



## أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 140/76 المتعلق بتحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية، أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير استعراضاً لحالة النساء والفتيات في المناطق الريفية منذ الدورة السادسة والسبعين، مع مراعاة الآثار المتصاعدة بشدة لأزمة تكاليف المعيشة، وحالات الطوارئ المناخية والبيئية، والآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أدت إلى تفاقم الفجوات وأوجه اللامساواة الأساسية والمستحكمة بين الجنسين. ويقدم التقرير أيضاً لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لمواجهة التحديات التي تواجه النساء والفتيات في المناطق الريفية، ولا سيما أشدهن فقراً وتهميشاً، وتهيئة الظروف المواتية لسبل عيشهن المستدامة ورفاههن وقدرتهن على الصمود في وقت تتصاعد فيه الأزمات التي تهدد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات.

2 - ويغطي هذا التقرير الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية عن طريق ما يلي: (أ) الاستثمار في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وتعزيزه؛ (ب) تحسين إمكانية حصول المرأة الريفية على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى وتحكمها فيها؛ (ج) كفالة الأمن الغذائي والتغذية للنساء والفتيات الريفيات؛ (د) تحسين الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات الريفيات؛ (هـ) ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات الريفيات في صنع القرار؛ (و) تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإحصاءات الجنسانية وتحليلها ونشرها<sup>(1)</sup>. ويُختتم التقرير بتوصيات مقدمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

3 - وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطاراً شاملاً وتحولياً يوجه الانتباه إلى ضرورة تحقيق التنمية الريفية وتمكين النساء والفتيات الريفيات. وتدعو الخطة الدول الأعضاء إلى الاستثمار في تحقيق استدامة الزراعة ومصائد الأسماك، ودعم المزارعات والمشتغلات بالرعي والصيد في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً. ومن بين أهداف التنمية المستدامة ذات الأهمية الخاصة الهدف 1، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والهدف 2، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف 5، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والهدف 13، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، والهدف 15، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

4 - وفي استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(2)</sup> وتقييمه بمناسبة ذكره السنوية الخامسة والعشرين، يبرز الأمين العام أهمية معالجة مسألة تأثير المرأة الريفية على نحو جائر بالفقر والامية، وحصتها من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وسهولة تضررها من آثار تدهور البيئة وتغير

(1) وردت مساهمات من 31 دولة عضواً (الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وبلغاريا، وبنما، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتوغو، والجزائر، والدانمرك، وزمبابوي، والسلفادور، والسنغال، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وقبرص، وكرواتيا، وكولومبيا، والمكسيك، ومنغوليا، وموريتانيا، ونيكاراغوا، وهندوراس) ومن 5 كيانات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي).

المناخ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تحسين سبل عيشها وفرص العمل المتاحة لها وما تحققه من نتائج وإمكانية استفادتها من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة والموارد الإنتاجية.

5 - وقد ركز الموضوع ذو الأولوية للدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة الضوء على التحديات القائمة والفرص المتاحة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات<sup>(3)</sup>. وفي الاستنتاجات المتفق عليها للدورة<sup>(4)</sup>، حددت اللجنة تدابير ملموسة ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء من أجل التغلب على أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين وعلى التمييز والحوازج الهيكلية ومن أجل دعم حقوق النساء والفتيات الريفيات ورفاههن وقدرتهن على الصمود. واستعرضت اللجنة تنفيذ تلك الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها السابعة والستين المعقودة في آذار/مارس 2023<sup>(5)</sup>.

6 - وفي المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تُدعى الدول الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة الريفية. ونقر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية (CEDAW/C/GC/34)، بأن النساء الريفيات، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، يتضررن بشدة من الفقر والإقصاء الاقتصادي والسياسي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وعدم القدرة على الاستفادة من البنى التحتية والخدمات والحماية الاجتماعية. وتشدد التوصية على أن سياسات التنمية الريفية لا تزال تغفل أولويات المرأة وحقوقها، بما في ذلك أولويات وحقوق المزارعات والمهاجرات المشتغلات بالزراعة.

7 - وفي التوصية العامة رقم 37 (2018) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ (CEDAW/C/GC/37)، تشير اللجنة إلى أن نساء الأرياف ونساء الشعوب الأصلية يتضررن بشكل مباشر من آثار تغير المناخ والكوارث بحكم عملهن في إنتاج الغذاء واشتغالهن بالزراعة. كما أن قدرتهن على التكيف مع المناخ تتأثر سلباً بعدم استفادتهن من الحيازة المضمونة للأراضي وانخفاض جودة الأراضي التي تتاح لهن، وبهجرة الرجال التي تضطرهن إلى تحمل أعباء العمل الزراعي وحدهن. ويزيد شح الموارد المتصل بالمناخ أيضاً من تعرضهن للعنف.

8 - وتدعو اللجنة، في توصيتها العامة رقم 39 (2022) بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية (CEDAW/C/GC/39)، الدول الأطراف في الاتفاقية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية اللائي يعشن في المناطق الريفية والنائية والحضرية، وتمكينهن من إعمال حقوقهن في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والعامة؛ وفي الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية؛ والغذاء والبنود والماء؛ والبيئة النظيفة والصحية والمستدامة؛ والثقافة والتعليم والعمل والصحة؛ وضمان إمكانية لجوئهن إلى القضاء واستفادتهن من سبل الانتصاف الفعالة في حالة حدوث انتهاكات.

9 - وفي إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، تسلّم الجمعية العامة بأن للفلاحين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق الريفية الحق في امتلاك الأرض، أفراداً و/أو جماعات، بما في ذلك الحق في الوصول إلى الأراضي والكتل المائية والمناطق البحرية الساحلية ومصايد الأسماك والمراعي والغابات الموجودة فيها، وفي استخدامها وإدارتها على نحو مستدام، من أجل

(3) انظر E/CN.6/2018/3.

(4) E/2018/27.

(5) E/CN.6/2023/4.

بلوغ مستوى معيشي ملائم، والحصول على مكان يعيشون فيه بأمن وسلام وكرامة، والنهوض بثقافتهم. وتسلم بأنه ينبغي للفلاحات وغيرهن من النساء العاملات في المناطق الريفية أن يتمتعن دون تمييز بالحق على قدم المساواة مع الرجل في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها، وفي المعاملة المتساوية أو ذات الأولوية في مشاريع استصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وفي مشاريع إعادة التوطين في الأراضي.

10 - وتسلم الجمعية العامة، في قرارها 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما يشكله التدهور البيئي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر والتنمية غير المستدامة من خطر على تمتع الأجيال الحالية والمقبلة، ولا سيما النساء والفتيات، بحقوق الإنسان، وبأهمية اتخاذ إجراءات مراعية للمنظور الجنساني ومشاركة النساء والفتيات في حفظ البيئة واتخاذهن للقرارات وقيامهن بدور قيادي في حفظها.

## ثانياً - البيانات والاتجاهات

11 - في عام 2022، ووفقاً للبنك الدولي، كان ما يقدر بـ 43 في المائة من سكان العالم، أو أكثر من 3 بلايين شخص، يعيشون في المناطق الريفية<sup>(6)</sup>، وكان يعيش فيها حوالي 80 في المائة من الفقراء فقراً مدقعا<sup>(7)</sup>. ويعمل في منظومات الأغذية الزراعية أكثر من بليون شخص، نصفهم تقريباً من النساء<sup>(8)</sup>. ولا تزال الزراعة أهم قطاع لعمالة المرأة في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ولكن عملها يكون في الوظائف غير الرسمية والمنخفضة الأجر والمنخفضة المهارات والكثيفة العمالة والمهددة. وفي عام 2021، كان ما يقدر بـ 25 في المائة من النساء العاملات في جميع أنحاء العالم يعملن في الزراعة، بما في ذلك الغابات وصيد الأسماك<sup>(9)</sup>. ويعيش ما يقرب من 4 بلايين شخص في أسر تعتمد ولو جزئياً على سبل العيش في مجال الأغذية الزراعية<sup>(10)</sup>. وقد تُركت هذه الأسر، التي كانت معرضة أصلاً بشدة لآثار الصدمات الاقتصادية والبيئية والمناخية<sup>(11)</sup>، عرضة للاضطرابات في سلسلة التوريد

(6) World Bank, "Rural population (% of total population)", World Bank Open Data (2022). متاح على الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS>. وعلى النقيض من ذلك، في عام 1960، كان ما نسبته الكلية 66 في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية.

(7) Benjamin Davis and others, "Do not transform food systems on the backs of the rural poor", *Food Security*, vol. 14, 729–740 (2022).

(8) Benjamin Davis and others, "Estimating global and country-level employment in agrifood systems", *FAO Statistics Working Paper Series*, Issue 23/34 (Rome, 2023).

(9) World Bank, "Employment in agriculture, female (% of female employment)", World Bank Open Data (2022). متاح على الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS?view=chart>. وعلى النقيض من ذلك، وفي عام 1991، كان ما نسبته الكلية 42 في المائة من النساء العاملات يعملن في الزراعة.

(10) Benjamin Davis and others, "Estimating global and country-level employment in agrifood systems"

(11) International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report 2020* (Washington, D.C., 2020); and FAO, International Fund for Agricultural Development (IFAD), United Nations Children's Fund (UNICEF), WFP and World Health Organization (WHO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable* (Rome, 2022).

والارتفاعات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة التي حدثت في أعقاب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وفي عام 2020، زاد الفقر العالمي للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود بوقوع عدد إضافي يتراوح بين 75 مليون و95 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في أعقاب الجائحة<sup>(12)</sup>. وأدت هذه الزيادة في الفقر، إلى جانب تفاوت الآثار حسب الجنس وعدم تناسبها، إلى زيادة تخلف النساء والفتيات الريفيات عن الركب<sup>(13)</sup>.

12 - وقبل أن تبدأ أزمة كوفيد-19 وأزمة تكلفة المعيشة بوقت طويل، كانت النساء والفتيات في المناطق الريفية أكثر تعرضاً لخطر تصاعد الفقر وانعدام الأمن الغذائي والعنف والاستبعاد بسبب ما يواجهن من أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة على أساس الجنس والسن والدخل ومكان الإقامة والحالة الزوجية وتولي المسؤولية الرئيسية عن إعالة الأسرة والانتماء العرقي أو الإثني والثقافة والانتماء إلى الشعوب الأصلية والتمويل الجنسية والهويات الجنسية وكونهن أمم ومصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذوات إعاقة ومهاجرات ولاجئات ومشردات داخليا<sup>(14)</sup>. ولا يكاد يوجد مؤشر جنساني وتنموي عالمي يتضمن بيانات من العقد الثاني من هذا القرن إلا وأظهر أن النساء الريفيات كن متخلفات عن الرجال الريفيين وعن النساء والرجال في الحضر<sup>(15)</sup>.

13 - وتعني أوجه عدم المساواة الراسخة بين الجنسين هذه أيضاً أن احتمال تلقي النساء والفتيات الريفيات للدعم والخدمات التي يحتجن إليها أقل بكثير. وهناك تفاوتات ملحوظة بين المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بكفاية ونوعية الحماية الاجتماعية، حيث تحصل النساء والفتيات الريفيات على أقل قدر من الحماية<sup>(16)</sup>. وقد تفاقم اشتداد كثافة أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر الملقاة على عاتق المرأة في أوقات الأزمات (أي رعاية الأطفال والمرضى والمسنين) في المناطق الريفية بسبب محدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات الرعاية وعلى المياه النظيفة والمأمونة والميسورة التكلفة، وخدمات الصرف الصحي والطاقة<sup>(17)</sup>.

14 - وفي حين ارتفعت نسبة مستخدمي مياه الشرب المدارة بأمان بين عامي 2000 و 2020 من 62 إلى 74 في المائة من سكان العالم، لا يزال 2,2 بليون شخص يفتقرون إلى هذه الخدمة الأساسية<sup>(18)</sup>. ويشمل هذا الرقم 1,2 بليون شخص لا يحصلون حتى على مياه الشرب الأساسية، منهم 80 في المائة يعيشون في المناطق الريفية ويعيش نصفهم في أقل البلدان نمواً<sup>(19)</sup>. ويفتقر ما يقدر

(12) *The Sustainable Development Goals Report 2023* (United Nations publication, 2023) (forthcoming)

(13) UN-Women, *Global Gendered Impacts of the Ukraine Crisis on Energy Access and Food Security and Nutrition* (New York, 2022)؛ و A/76/241؛ و A/77/243.

(14) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015–2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (New York, 2015).

(15) انظر E/CN.6/2018/3.

(16) International Labour Organization, *World Social Protection Report 2020–22* (Geneva, 2021).

(17) UN-Women, *COVID-19 and the Care Economy: Immediate Action and Structural Transformation for a Gender-responsive Recovery* (New York, 2020).

(18) United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2023* (18).

(19) United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2022* (United Nations publication, 2022) (19).

بـ 3,6 بلايين شخص، أو 46 في المائة من سكان العالم، إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان<sup>(20)</sup>. ووفقاً للبنك الدولي، وفي عام 2020، كان ما نسبته الكلية 62 في المائة من سكان الحضر يحصلون على خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، مقارنة بـ 44 في المائة في المناطق الريفية<sup>(21)</sup>. ولا تزال هذه الفجوات الصارخة تُسدُّ بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات الريفيات لصون وإدارة المياه والصرف الصحي في المنازل<sup>(22)</sup>. وتفاقم فقر الطاقة لدى النساء والفتيات الريفيات وعدم تساويهن في إمكانية الحصول على الطاقة مع ارتفاع تكاليف النفط والغاز بسبب الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى استئصال التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، فقد سكانُ في البلدان النامية ما اكتسبوه مؤخرًا من إمكانية الحصول على الطاقة أو أصبحوا عاجزين عن دفع ثمن المحروقات الحديثة، بما يشمل محروقات الطهي النظيف<sup>(23)</sup>.

15 - وفي عام 2023، من المتوقع أن يعاني عدد غير مسبوق يبلغ 345,2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، أي أكثر من ضعف العدد في عام 2020، ويتعرض الآن 43,3 مليون شخص في 51 بلداً لخطر المجاعة المُحدَّق<sup>(24)</sup>. ويقدر أن 50 مليون شخص قد واجهوا مستويات طوارئ أو مستويات أسوأ من مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 45 بلداً بسبب التصاعد الحاد لتكاليف الغذاء والوقود والأسمدة في أعقاب الحرب في أوكرانيا وتسارع وتيرة تغير المناخ<sup>(25)</sup>. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي التي اتسعت من 1,7 في المائة عام 2019 إلى 4,3 في المائة عام 2021 والتي أصبحت معها نسبة 31,9 في المائة من النساء تعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الوخيم مقارنة بنسبة 27,6 في المائة من الرجال، تعني أن النساء هن أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي من الرجال على مستوى العالم وفي مختلف المناطق<sup>(26)</sup>. ففي عام 2022، تضاعف تقريباً عدد النساء اللائي يعانين من انعدام الأمن الغذائي اللواتي يتلقين مساعدة من برنامج الأغذية العالمي<sup>(27)</sup>.

16 - ولا تزال القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية التمييزية تعوق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الاقتصاد والمجتمع؛ ولا تتمتع النساء إلا بنسبة 77 في المائة من الحقوق القانونية التي يتمتع

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *The United Nations World Water Development Report 2023: Partnerships and Cooperation for Water* (Paris, 2023)

World Bank, "People using safely managed sanitation services, urban (% of urban population)", World Bank Open Data متاح على الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.SMSS.UR.ZS>. وعلى النقيض من ذلك، وفي عام 2000، كان ما نسبته الكلية 45 في المائة من سكان الحضر يحصلون على خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، مقارنة بـ 15 في المائة في المناطق الريفية.

.Bethany A. Caruso and others, "Women, work and water," *The Lancet*, 21 March 2023 (22)

UN-Women, *Global Gendered Impacts of the Ukraine Crisis on Energy Access and Food Security and Nutrition*

.WFP, *WFP Global Operational Response Plan: Update #7* (February 2023) (24)

.WFP, *WFP Global Operational Response Plan: Update #5* (June 2022) (25)

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022* (Rome, 2022); and FAO, *The Status of Women in Agrifood Systems* (Rome, 2023)

Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, *Brief No. 3, Global impact of war in Ukraine: Energy Crisis* (August 2022) (27)

بها الرجال في 190 بلدا<sup>(28)</sup>. وتقل عن 15 في المائة نسبة النساء بين حائزي الأراضي الزراعية على مستوى العالم، وإن كانت هذه النسبة تتباين كثيرا بين البلدان<sup>(29)</sup>، حيث تتراوح بين 6,6 في المائة في باكستان في عام 2018 و 57,8 في المائة في ملاوي في عام 2020<sup>(30)</sup>. ويشير تحليل أجرته منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا إلى أن النسبة المئوية للرجال الذين يمتلكون أراضي زراعية أو يتمتعون بحقوق الحياة المضمونة فيها تبلغ ضعف النسبة المئوية لممثليهم من النساء في أكثر من 30 في المائة من البلدان الـ 46 التي قدمت تقارير، وأن نسبة الرجال الذين يمتلكون حقوق الملكية أو الحياة المضمونة في 40 بلدا من تلك البلدان أكبر من نسبة أمثالهم من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن مستوى الحماية القانونية لحقوق المرأة في الأراضي منخفض بوجه عام في 34 بلدا من البلدان الـ 68 التي قدمت تقارير<sup>(31)</sup>.

17 - ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعلى الرغم من أن 164 بلدا من أصل 180 بلدا تم تحليلها في إحدى الدراسات تعترف صراحة بتساوي المرأة والرجل في حقوق امتلاك الأراضي واستخدامها واتخاذ القرارات بشأنها، فإن 29 في المائة فقط من تلك البلدان تضمن هذه الحقوق في القانون والممارسة. وتواجه المرأة قيودا فيما يتعلق بالمطالبة بحقوقها في الأراضي وحمايتها بسبب القوانين والممارسات العرفية أو الدينية أو التقليدية في 62 في المائة من تلك البلدان، وأما في نسبة الـ 9 في المائة الأخرى من هذه البلدان، فلا تتمتع المرأة بنفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل في امتلاك الأراضي أو استخدامها أو التحكم فيها<sup>(32)</sup>. وفي جميع أنحاء العالم، لا يزال 43 اقتصادا لا يمنح حقوقا متساوية في ميراث الزوج/الزوجة بين الأرملة والأرمل. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تحرم الأرملة من ممتلكاتهن ويتركن مُددمات عند وفاة الزوج. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع البنات بنفس حقوق الميراث التي يتمتع بها الأبناء في 42 بلدا<sup>(33)</sup>.

18 - وكان التكافؤ بين الجنسين في التعليم على وشك التحقق قبل الآثار غير المتوقعة لتدابير الإغلاق الشامل وإغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19. ولا تزال الفجوات بين الجنسين في التعليم كبيرة في بعض المناطق (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) كما أن مسار التقدم المحرز في هذا الصدد قد انعكس في بعض البلدان (أفغانستان)<sup>(34)</sup>. وتُركت خلف ركب التقدم النساء والفتيات من أفقر الأسر المعيشية وفي المناطق الريفية. ففي عينة من 20 بلدا، تبين أن أقل من 1 في المائة من النساء الريفيات الفقيرات أتممن تعليمهن الثانوي<sup>(35)</sup>. وتتراوح الفجوة في معدلات إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي بين أفقر الفتيات الريفيات

(28) World Bank, *Women, Business and the Law 2023* (Washington, D.C., 2023).

(29) FAO, *The Gender Gap in Land Rights* (Rome, 2018).

(30) FAO, *The Status of Women in Agrifood Systems*.

(31) المرجع نفسه.

(32) Organisation for Economic Co-operation and Development, *Social Institutions and Gender Index, 2019 Global Report: Transforming Challenges into Opportunities* (Paris, 2019). See also [E/2022/55](#).

(33) World Bank, *Women, Business and the Law 2022* (Washington, D.C., 2022).

(34) UNESCO, *Global Education Monitoring Report 2022: Gender Report, Deepening the Debate on Those Still Left Behind* (Paris, 2022); and UNESCO, *When Schools Shut: Gendered Impacts of COVID-19 School Closures* (Paris, 2021).

(35) FAO, *The Status of Women in Agrifood Systems*.

وأغنى الفتيات في المدن بين 11,5 و 72,2 في المائة في 29 بلدا تتوفر عنها بيانات حديثة. ومن بين الحواجز التي تحول دون إتمام الفتيات الريفيات تعليمهن الابتدائي والثانوي استمرار الفقر، والمسؤوليات المتزايدة لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وعدم توافر مياه الشرب والكهرباء بمستويات أجدود للأسر المعيشية<sup>(36)</sup>.

19 - ولا تزال الفجوة الرقمية بين الجنسين في المناطق الريفية قائمة على خلفية الأزمة، وهناك أدلة متفاوتة بشأن التقدم المحرز في الشمول المالي للمرأة الريفية. وقد انخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية، التي ظلت ثابتة عند 9 في المائة منذ عام 2011، إلى 6 في المائة في عام 2021، على الرغم من أن ملكية الحسابات المصرفية في البلدان النامية تميل إلى أن تكون أقل في المناطق الريفية، التي يشكل فيها النساء معظم البالغين الذين لا يتعاملون مع المصارف<sup>(37)</sup>.

20 - وتمكن الهواتف المحمولة المرأة الريفية من الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والاستفادة من الإرشاد الزراعي وغيرهما من الخدمات. وفي عام 2022، كانت الفجوة بين الجنسين في ملكية الهواتف المحمولة في أعلى مستوياتها في جنوب آسيا بنسبة 15 في المائة وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 13 في المائة، مقارنة بنسبة 26 في المائة و 14 في المائة على التوالي في عام 2017. واحتمال امتلاك هاتف محمول هو احتمال أقل بالنسبة للنساء ذوات المستويات المنخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة أو ذوات الدخل المنخفض أو العاطلات عن العمل أو اللاتي تزيد أعمارهن عن 55 عاما أو ذوات الإعاقة أو المقيمت في المناطق الريفية. وبالنسبة لاستخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول، توجد أكبر فجوة بين الجنسين في جنوب آسيا بنسبة 41 في المائة، أي بانخفاض كبير عن نسبتها في عام 2017 وهي 65 في المائة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 36 في المائة، أي بزيادة طفيفة عن نسبتها في عام 2017 وهي 35 في المائة. ونتيجة لأزمة تكلفة المعيشة، كانت النساء، ولا سيما المقيمت منهن في المناطق الريفية والنساء الأقل تعليما، أكثر تعرضا من الرجال لانخفاض استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول في عام 2022<sup>(38)</sup>.

21 - ومع تزايد وضوح حقيقة أن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرض للخطر، انتكس التقدم في تحقيق معظم غايات الخطة نتيجة للأزمات<sup>(39)</sup>. ويقتضي تنوع النساء والفتيات الريفيات والتحديات التي يواجهنها وضع استجابات سياساتية وبرنامجية مصممة خصيصا لتعزيز سبل عيشهن ورفاههن وقدرتهن على الصمود أمام الأزمات الحالية والمقبلة. وتتضمن الفروع التالية مناقشة لأمثلة من هذه النهج.

UN-Women, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2022* (New York, 2022) (36)

Asli Demirgüç-Kunt and others, *Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19* (Washington, D.C., World Bank, 2022) (37)

Global System for Mobile Communications, *The Mobile Gender Gap Report* (London, 2023); and Global System for Mobile Communications, *Connected Women: The Mobile Gender Gap Report 2021* (London, 2021) (38)

United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2023* (39)



## ثالثاً - تعزيز سبل عيش النساء والفتيات في المناطق الريفية ورفاههن وقدرتهن على الصمود

### ألف - الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتعزيزه

22 - وضعت دول أعضاء خططا واستراتيجيات محددة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وأبلغت عن مبادرات لتدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات الريفيات ومجتمعاتهن المحلية من خلال دعم سبل العيش المستدامة، والمشاريع والتعاونيات النسائية الريفية، والشمول المالي والرقمي للمرأة الريفية.

23 - واستهدفت بلدانُ النساء والفتيات الريفيات في خططها واستراتيجياتها الوطنية. ففي الأرجنتين، يشكل برنامج Sembrar Igualdad (زراع المساواة) عنصراً رئيسياً من عناصر الخطة الوطنية للمساواة في التنوع (2021-2023). ويهدف البرنامج إلى ضمان التنمية الكاملة للنساء وأفراد مجتمع الميم الموسع في المناطق الريفية من خلال الحد من أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحكم فيها، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والشمول المالي، ومنع العنف الجنساني ومعالجته.

24 - ومن أهداف الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها قبرص في عام 2022 في إطار السياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي تحسينُ سبل العيش الريفية من خلال تعزيز فرص العمل والتنمية المحلية والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في الزراعة.

25 - وتتمثل أهداف خطة إكوادور الوطنية للمساواة بين الجنسين (2021-2025) في خلق فرص عمل وفرص إنتاجية للمرأة الريفية، وإضفاء الطابع الرسمي على العمل غير الرسمي للمرأة الريفية من خلال توفير تغطية الضمان الاجتماعي ودعم الشمول المالي للمرأة من خلال الوصول إلى الائتمان الميسر بأسعار فائدة ثابتة طويلة الأجل.

26 - وفي أيرلندا، هناك سياسة التنمية الريفية للفترة 2021-2025 المسماة "مستقبلنا الريفي"، التي تقوم جزئياً على فكرة أن تجدد الأجيال في المناطق الريفية يتوقف على مشاركة شباب المزارعين والنساء. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري إجراء بحوث بشأن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم الموسع والرُّحل والغجر والمهاجرين وذوي الأصول المهاجرة من سكان المناطق الريفية. وتدعو السياسة إلى دعم مشاركة المرأة في الزراعة من خلال السياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي والتدابير الضريبية ومبادرات التمويل.

27 - ونفذت دول أعضاء برامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للشابات الريفيات، بما في ذلك شمولهن مالياً، وتيسير الانتقال من التعليم إلى العمل. ففي إسبانيا وبلغاريا ورومانيا وكرواتيا، دُعِم مشروع العمل الريفي من أجل زيادة الأعمال المبتكرة والمستدامة للشباب (2018-2023)، الممول من منح المنطقة الاقتصادية الأوروبية ومنح النرويج، 4 000 شخص (تبلغ نسبة النساء منهم 63 في المائة) من غير العاملين أو غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب الذين يقيمون في المناطق الريفية التي يتناقص فيها عدد السكان وتوجد بها معدلات بطالة مرتفعة وتجمعات كبيرة من العجر للحصول على التعليم والتدريب والعمل الحر في الأعمال التجارية الزراعية المستدامة. وبحلول نيسان/أبريل 2023، سُجِّل في برامج تعليمية وتدريبية تشمل التعلم أثناء العمل ما مجموعه 2 584 من الأشخاص غير العاملين أو غير الملتحقين

بالتعليم أو التدريب، بينما التحق 523 شخصا آخرون ببرامج للإرشاد أو التلمذة الصناعية أو التنقل، وكان 651 شخصا يعملون لحسابهم الخاص وكان 136 شخصا قد بدأوا أعمالهم التجارية الخاصة.

28 - وفي كولومبيا، تدعم استراتيجية الشمول المالي للنساء والشباب الريفيين التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية ريادة الأعمال وإضفاء الطابع الرسمي على العمل غير الرسمي والأنشطة الإنتاجية. ومن خلال البرنامج المعنون "شؤوني المالية مهمة" "My finances count"، وهو برنامج تعليمي سيبراني تديره الوزارة، يمكن للنساء والشباب الريفيين الوصول إلى معلومات وأدوات قيمة لإدارة شؤونهم المالية وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم لاتخاذ قرارات أفضل في المنزل والعمل. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد استفاد من البرنامج 4 566 من النساء و 1 503 من الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 سنة.

29 - وركزت بلدان أخرى على برامج تقديم المنح أو الائتمانات الصغيرة لدعم ريادة الأعمال والأنشطة المدرة للدخل. ففي أيلول/سبتمبر 2022، أطلقت غينيا الاستوائية مشروعاً لدعم المبادرات النسائية من أجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي والمالي للمرأة من خلال الأنشطة المدرة للدخل في مجالات شتى، منها الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، وإدارة الموارد الطبيعية.

30 - وفي نيكاراغوا، دعم برنامج الائتمانات الصغيرة لرائدي الأعمال الريفية 34 977 امرأة وأوجد 104 000 فرصة عمل جديدة من خلال ريادة الأعمال النسائية والأعمال التجارية الصغيرة بين عامي 2017 و 2022.

31 - وفي نيسان/أبريل 2023، خصصت بولندا 120 مليون زلوتي في ميزانية الدولة ودعت 12 500 من جمعيات ربات البيوت الريفية المسجلة للتقدم بطلب للحصول على مساعدة مالية لاستخدامها في تحقيق أهدافها المعتمدة رسمياً، والتي تشمل التنمية الريفية المتكاملة، وريادة الأعمال النسائية، وتحسين ظروف معيشة وعمل المرأة الريفية، وتمثيل المرأة الريفية.

32 - ويعطي البرنامج الوطني للتنمية الريفية (2022-2024) في صربيا الأولوية للمتدمات اللواتي يسعين للحصول على تمويل لمشاريع التنمية الريفية.

33 - وفي أوكرانيا، يقدم برنامج الدعم الزراعي eRobota منحا للمزارعين لبناء الصوبات الزراعية، وشراء المعدات والبذور، وزراعة البساتين والحدائق للبستنة، وإنشاء مشاريع زراعة الكروم والتجهيز. ومنذ تموز/يوليه 2022، تقدمت أكثر من 7 000 امرأة بطلب للحصول على منح لإنشاء أعمالهن التجارية الخاصة.

34 - واستثمرت دول أعضاء في التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية ومجتمعاتهن المحلية. فمنذ عام 2021، مول برنامج Nuestras Manos (أيدينا) في الأرجنتين 182 مشروعاً لـ 2 707 مزارعات ومشتغلات بصيد الأسماك من الفلاحات والشعوب الأصلية لزيادة الإنتاج وإضافة قيمة وتحسين التسويق.

35 - وفي عام 2022، أطلقت شيلي مجموعة من 20 التزاماً، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تتضمن منظوراً جنسانياً لدعم الصيد الحرفي، بهدف تقليل الفجوات بين الجنسين في هذا القطاع من خلال التنسيق بين قطاعات الخدمات العامة.

36 - ويعزز برنامج المرأة والزراعة في السلفادور التنمية الاقتصادية لنساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات وشبه الحضريات عن طريق توفير التدريب على المساواة بين الجنسين والزراعة والأعمال التجارية

الزراعية، ويساعدهن على إنشاء حدائق منزلية وإنتاج وتجهيز الفواكه والخضروات لاستهلاكهن الخاص وللبيع على حد سواء.

37 - وفي غواتيمالا، أجرت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية تدريباً على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169) لمنظمة العمل الدولية وقامت بالتوعية بها، حيث ركزت على حقوق العمل، والمساواة في الأجر، وعدم التمييز في العمل، وزيادة الأعمال، والأهلية للعمل، وحقوق الشعوب الأصلية. وفي عام 2022، استفاد من التدريب ما مجموعه 4 750 امرأة، 65 في المائة منهن من شعوب المايا أو الغاريفونا أو الزينكا.

38 - ومنذ عام 2021، دعم برنامج الرفاه المتكامل للشعوب الأصلية في المكسيك 32 615 امرأة من الشعوب الأصلية أو من المكسيكيات ذوات الأصول الأفريقية لتنفيذ مشاريع إنتاجية وتحسين الشمول المالي والوصول إلى الأسواق واستراتيجيات التسويق وعرض المنتجات والخدمات لفائدة 7 581 امرأة، وقدم التدريب على العمليات التشاركية لإدارة واستخدام الموارد لـ 15 146 امرأة.

39 - وتقوم بلدانٌ أيضاً بتعزيز منظمات وتعاونيات المزارعات. ففي عام 2021، جددت تركيا لمدة عامين بروتوكول تعاون بين الوزارات بشأن تعزيز التعاونيات النسائية، من أجل ضمان استفادتها وتحسين قدرتها المؤسسية وزيادة ظهورها. وقُدمت خدمات التدريب والمشورة بشأن تمكين المرأة الريفية، والإدارة التعاونية، والإنتاج، وتطوير المنتجات، والتسويق، وسلامة الأغذية.

40 - وتدعم منظومة الأمم المتحدة سبل العيش المستدامة والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال نهج مختلفة، منها الشمول الرقمي. فحالياً، يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، بالشراكة مع الإطار المتكامل المعزز ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتنفيذ مشروع تعزيز المنظومة الرقمية والمهارات الرقمية من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة في إثيوبيا وبوروندي وهايتي. ويهدف المشروع إلى بناء المهارات الرقمية للنساء في أقل البلدان نمواً، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وإقامة الشراكات، والتفاوض على صفقات تجارية تزيد قيمتها على 2 مليون دولار. وفي بوروندي، يعمل المشروع مع المزارعات والتعاونيات والجمعيات في سلسلة قيمة البن والشاي، ويوفر التدريب على المهارات الرقمية الأساسية واستخدام الهواتف المحمولة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإنتاج والتسويق الزراعيين القادرين على التكيف مع المناخ.

41 - ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المنظومات الغذائية وإدخال تحسينات واسعة ومستدامة في سبل عيش المرأة الريفية وحقوقها وقدرتها على الصمود على المستويات الأسرية والمجتمعية والمؤسسية، تقوم حالياً منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، بدعم من السويد والنرويج ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، بتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المشترك لتسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية (2022-2027) في جمهورية تنزانيا المتحدة وتونس ورواندا والنيجر ونيبال، وكذلك في جزر المحيط الهادئ. ويهدف البرنامج إلى تحقيق أربع نتائج مترابطة هي: (أ) منظومات غذائية منصفة ومستدامة توفر مستويات أفضل من الأمن الغذائي والتغذية؛ (ب) زيادة الدخل والعمل اللائق والاستقلال الاقتصادي لتأمين سبل العيش وبناء القدرة على الصمود؛ (ج) تقوية صوت المرأة الريفية وفعاليتها ومشاركتها وقيادتها الكاملتين والمتساويتين في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمنظمات؛ (د) إنشاء أطر قانونية وسياسات ومؤسسات أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. واستناداً إلى

الدروس المستفادة من المرحلة الأولى، تتضمن المرحلة الثانية منظورين شاملين: (أ) النهج المحققة للتحويل على الصعيد الجنساني، بما في ذلك العمل مع الرجال والصبيّة، للتشجيع على تغيير الأعراف الاجتماعية، (ب) تحقيق القدرة على الصمود اجتماعيا واقتصاديا ومناخيا وبيئيا عبر التدخلات الهادفة إلى تعزيز قدرة المرأة الريفية على التخفيف من الصدمات والتكيف معها.

## باء - تحسين إمكانية حصول المرأة الريفية على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والتحكم فيها

42 - دعمت دول أعضاء تغيير القوانين والسياسات وإعداد البرامج المراعيين للمنظور الجنساني اللذين يعززان حقوق المرأة الريفية ونساء الشعوب الأصلية في الأراضي وإمكانية حصولهن على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والتحكم فيها، ومشاركتهن وتأثيرهن في إدارة هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام.

43 - وسنت دول أعضاء تشريعات لصالح حقوق المرأة في الأرض والميراث. ففي عام 2022، أقرت سيراليون قانون الحقوق في الأراضي العرفية، الذي يحمي الحقوق في الأراضي العرفية، ويزيل التمييز بموجب القانون العرفي، ويضمن حقوقا متساوية للمرأة في الأراضي وفي إمكانية انتفاعها بها. ويحظر القانون التنمية الصناعية في المناطق المحمية أو المشمولة بالحفظ أو الحساسة إيكولوجيا من خلال وضع مبادئ توجيهية للتهجير وإعادة التوطين بفعل المستثمرين تشترط حصول المستثمرين على الموافقة الحرة والمسبقة والمستتبيرة من الرجال والنساء البالغين من أفراد المجتمعات المحلية المتأثرة في حالة تأثير هذا الاستثمار على الأراضي العرفية<sup>(40)</sup>.

44 - وسنت أوغندا قانون (تعديل) التركات في عام 2022. ويزيل القانون، الذي يتضمن لغة محايدة جنسانيا، على وجه التحديد الحكم الذي يفضل الورثة الذكور على الورثة الإناث ويمنح حقوقا متساوية في الميراث للأبناء والبنات والأرامل الذكور والإناث. وهذا الإصلاح الشامل الذي أجرته أوغندا لقوانين الميراث هو أول إصلاح من نوعه يحدث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ أن ساوت مالي بين الرجال والنساء في حقوق الميراث في عام 2011<sup>(41)</sup>.

45 - وتدعم دول أعضاء ووكالات تابعة للأمم المتحدة حقوق المرأة في الأراضي والموارد وإمكانية حصولها عليها وإدارتها وإدارة مستدامة، بما يشمل الغابات ومصائد الأسماك والمياه. ويهدف برنامج المنتجين الحرجيين من الشعوب الأصلية (2022-2023) في الأرجنتين إلى تقليل الفجوات بين الجنسين في المجتمعات الحرجية الأصلية من خلال دعم الإدارة النسائية المستدامة للغابات عن طريق توفير 4 ملايين دولار لتمويل ما لا يقل عن 40 مشروعا.

46 - وفي عام 2022، نفذت نيكاراغوا 18 مشروعا للمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، استفادت منها مباشرة 16 290 امرأة من خلال تزويدهن بإمكانية الوصول إلى موارد المياه وتعزيز وعي المرأة وقيادتها في مراحل مختلفة من دورة المشروع.

World Bank, *Women, Business and the Law 2023*; and “The Customary Land Rights Act, 2022 (Sierra Leone), متاح على الرابط: <https://namati.org/resources/customary-land-rights-act-2022-sierra-leone/>”

.World Bank, *Women, Business and the Law 2023* (41)

- 47 - وفي أوروغواي، تعمم الخطة الجنسانية الوطنية للسياسات الزراعية والحيوانية (2021-2024) مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات الدولة بهدف الحد من عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد في المناطق الريفية وفي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك.
- 48 - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على إنكاء وعي المجتمعات المحلية الريفية بحقوق المرأة في الأراضي من خلال "الكتب الناطقة"، وهو مشروع تجريبي مبتكر في أوغندا يمكّن سكان الأرياف في المناطق النائية الذين يعانون من نقص الخدمات وذوي الإلمام الضعيف أو المنعدم بالقراءة والكتابة والفرص المحدودة للحصول على الكهرباء واستخدام الإنترنت، من تلقي التدريب وتبادل التجارب والأفكار بشأن حقوق المرأة في الأراضي وفوائدها للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.
- 49 - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيادة النسائية في 96 بلدا في عام 2022، بوسائل منها تخصيص حصص للنساء في اللجان المحلية لإدارة الأراضي والمياه، من أجل حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وإدارتهما بشكل أفضل.
- 50 - وتهدف حملة "قف إلى جانب المرأة في حصولها على الأراضي" إلى تحسين تنفيذ القوانين والسياسات التي تحمي وتدعم حقوق المرأة في الأرض، بغية إعمال هذه الحقوق في الممارسة العملية. وبدعم من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا ومكتب القضايا العالمية للمرأة التابع لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم ائتلافات وطنية في إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وكولومبيا بالدعوة لدى الحكومات والشركاء الإنمائيين من أجل إصلاح وتنفيذ قوانين وسياسات وأنظمة منصفة فيما يتعلق بحقوق المرأة في الأراضي<sup>(42)</sup>.

## جيم - كفالة الأمن الغذائي والتغذية للنساء والفتيات الريفيات

- 51 - تأثرت النساء الريفيات بشكل خاص بجائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، انخفاض فرص الحصول على الأغذية المغذية نتيجة لتناقص القدرات على إنتاج الأغذية وتوزيعها وانخفاض القوة الشرائية<sup>(43)</sup>. واستجابة للتدهور الحاد في الأمن الغذائي والتغذية الناجم عن أزمة كوفيد-19 وأزمة تكاليف المعيشة، اتخذت دول أعضاء خطوات لمواجهة هذه التحديات، بوسائل منها حفظ التنوع البيولوجي والمحاصيل التقليدية واستخدامها على نحو مستدام للأجيال الحالية والمقبلة.
- 52 - ففي المكسيك، يعزز برنامج سيمبراندو فيدا ("زرع الحياة") الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال نظم إنتاج الحراثة الزراعية، ويعالج الفقر الريفي والتدهور البيئي على حد سواء. وفي إطار المشروع، تزرع النساء، اللائي يشكلن ثلث المشاركين فيه البالغ عددهم 500 000 شخص، 2,5 هكتار من الأراضي. وفي نهاية عام 2022، كانت وحدات الإنتاج تُدر ما متوسطه 52 000 بيزو مكسيكي، أو أكثر من 3 000 دولار سنويا.
- 53 - وفي موريتانيا، سيؤدي تعزيز سلاسل القيمة الزراعية المراعية للمنظور الجنساني لدعم برنامج دعم التحول الزراعي (2022-2025)، الذي يموله بنك التنمية الأفريقي، إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية والاستقلال الاقتصادي لـ 12 500 منتجة في 120 تعاونية نسائية من خلال البنية التحتية لري حدائق

(42) انظر <https://stand4herland.org/about-the-campaign/>

(43) United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2023*

الأسواق النسائية التي تسخر الطاقة المتجددة، وتعزيز سلاسل القيمة وزيادة الأعمال النسائية، وإنشاء آلية للتمويل الصغير، تشمل صندوقاً للضمان والتأمين الزراعيين.

54 - ولزيادة قدرة النساء والفتيات الريفيات والشعوب الأصلية في نيكاراغوا على الصمود، يعزز مشروع التنمية المستدامة لسبل عيش الأسر الريفية في الممر الجاف في نيكاراغوا الروابط بين التنوع الاقتصادي، والتحول الإنتاجي، وحماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، وحصول أسر صغار المزارعين على الأغذية المغذية والنمط الغذائي الملائم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت 25 239 أسرة تشارك في المشروع. وتعمل سيدات 15 670 أسرة من هذه الأسر، 73 في المائة منهن من نساء الشعوب الأصلية. وهدف المشروع هو الوصول إلى ما مجموعه 30 000 أسرة.

55 - وفي بنما، يدعم مشروع "المشرفون على البذور: النساء من أجل الأمن الغذائي" التابع لوزارة شؤون المرأة الحدائق المجتمعية أو المنزلية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية للنساء والفتيات والصبيات الريفيات الذين يعيشون ظروفًا هشة.

56 - وتنفذ السنغال حالياً الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والقدرة على الصمود (2015-2035)، والتي تهدف إلى ضمان حصول الأشخاص الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي (النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي بشكل سهل ومستدام وتحقيق قدرات قوية على الصمود بحلول عام 2035.

57 - وفي توغو، يسترشد تنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي (2017-2026) بمبادئ الإنصاف الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والحد من الفوارق الإقليمية. وبناء على ذلك، تقتضي السياسة الزراعية للبلاد أن تكون نسبة 30 في المائة على الأقل من الموظفين العاملين من النساء وأن تشكل النساء ما لا يقل عن 40 في المائة من المستفيدين من أثر المشاريع الاستثمارية.

58 - ولدعم الأمن الغذائي والتغذية، أطلقت زمبابوي خطة ومبادرة AGRIC4SHE (الزراعة من أجل المرأة) لإنعاش البستنة من أجل تشجيع الناس على زراعة واستهلاك الأغذية التقليدية، وبالتالي تعزيز مشاركة المرأة في الزراعة والبستنة والإدارة المستدامة للموارد وزيادة إنتاج واستهلاك الأغذية الصحية والمغذية.

59 - وقام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق مبادرة كسر الحواجز أمام تعليم الفتيات في تشاد والنيجر (2019-2022). واستهدفت المبادرة 130 000 مراهقة بهدف ضمان تمتعهن بالصحة والتغذية الجيدة أثناء وجودهن في المدرسة وتعزيز الفرص المتاحة لهن للتعليم والازدهار. وشملت مجموعة متكاملة من عناصر الدعم تحسين فرص الحصول على الغذاء الكافي والمغذي، والتغذية، والرعاية الصحية، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن منع العنف الجنساني.

60 - وفي عام 2019، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها السادسة والأربعين، عملية سياساتية لوضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية. ومن المقرر تقديم هذه المبادئ التوجيهية الطوعية لاعتمادها في الدورة الحادية والخمسين للجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتوفر المبادئ التوجيهية الطوعية إرشادات للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن السياسات والاستثمارات والترتيبات المؤسسية للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في سياق الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي من منظور جنساني.

## دال - تحسين الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات الريفيات

- 61 - أبلغت دول أعضاء عن التدابير التي اتخذتها لزيادة الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات الريفيات، بما في ذلك الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية وخدمات الرعاية الأساسية. وعلى الرغم من هذه التدابير، فإن هذا المجال يستحق اهتماماً أكبر بكثير، كما يتجلى بوضوح من أوجه القصور في الحماية الاجتماعية التي تكشفت أثناء جائحة كوفيد-19.
- 62 - ففي أستراليا، تواصل المنح المقدمة من الصندوق المجتمعي لرعاية الطفل تيسير الحصول على التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما للأطفال والأسر في المناطق المحرومة والريفية والنائية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وتعطي الاستراتيجية الوطنية لصحة المرأة (2020-2030) الأولوية للنساء والفتيات من المناطق الريفية والنائية، اللاتي يواجهن مخاطر صحية أكبر ومستوى أقل من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية.
- 63 - وتواصل شبكة التضامن في هندوراس تحسين الظروف المعيشية والوصول إلى الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والمُعْدِمَة في المناطق الريفية والحضرية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، يسرت الشبكة إنشاء أكثر من 1 200 فريق تضامن تقوده نساء ومنحت تحويلات نقدية مشروطة لـ 138 267 امرأة ممن يُعْلَن أسراً معيشية.
- 64 - وتقدم أيرلندا مدفوعات إجازة الأمومة لمدة 26 أسبوعاً لمن يستوفين الشروط من النساء الموظفات والنساء العاملات لحسابهن الخاص، اللاتي يمكنهن التقدم عبر الإنترنت للحصول على هذا الاستحقاق. والنساء من الأسر المعيشية الريفية مؤهلات أيضاً للحصول على هذا الاستحقاق.
- 65 - وفي بنما، تدير وزارة شؤون المرأة 16 مركزاً للرعاية الشاملة مصممة لتقديم الخدمات للنساء في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مناطق المقاطعات ومناطق الشعوب الأصلية.
- 66 - وفي السنغال، ساعد الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الوكالة الوطنية للتغطية الصحية الشاملة في البلد الوكالة على تكييف خدماتها لتلبية احتياجات النساء الريفيات وتيسير حصولهن على الحماية الاجتماعية، بهدف إعادة توزيع أعمال الرعاية التي يمارسها توزيعاً أفضل ومعالجة خطر فقدان الدخل. وقُدّم هذا الدعم في سياق المشروع المعنون "نُهْج تحوُّلية للاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من تلك الأعمال وإعادة توزيعها"، الذي تموله وزارة الشؤون العالمية الكندية. وفي الفترة 2022-2023، اشترك ما مجموعه 1 300 امرأة ريفية في التأمين الصحي لأول مرة، لأنفسهن ولأسرهن، بما يغطي زهاء 7 000 شخص في أوضاع هشّة.
- 67 - وفي عام 2023، حدّثت أوروغواي مبادئها التوجيهية للعمل في حالات العنف الجنساني وعنف الأجيال ضد النساء والأطفال والمراهقات والمراهقين في المناطق الريفية. وفي عام 2022، صمّم البلد ونفذ دورة مدتها 30 ساعة لموظفات الإرشاد في المناطق الريفية حول الحق في حياة خالية من العنف الجنساني.

## هاء - ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات الريفيات في صنع القرار

- 68 - تتخذ دول أعضاء خطوات نحو المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات الريفيات في صنع القرار من خلال دعم اضطلاع النساء، بمن فيهن الشباب، بأدوار قيادية في المناطق الريفية وتيسير مساحات للحوار بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهن وسبل عيشهن ورفاههن.
- 69 - وتدعم أستراليا الائتلاف الوطني للمرأة الريفية، الذي يناصر المرأة التي تعيش في المناطق الريفية والإقليمية والناحية ويتواصل مع الشبكات في جميع أنحاء البلد لتحديد القضايا ذات الأولوية وجمع الأدلة والبيانات التي ستسترشد بها السياسات. ويقدم الائتلاف مشورة أساسية في مجال السياسات إلى الحكومة بشأن المسائل التي تؤثر على المرأة الريفية.
- 70 - وفي أيرلندا، يدير برنامج LEADER للتنمية الريفية (2023-2027) أفرقة عمل محلية تضم ممثلين عن المجتمعات المحلية والقطاعين العام والخاص. وهذه الأفرقة مسؤولة عن اختيار المشاريع في مناطقها والموافقة على تمويلها من البرنامج. ويهدف البرنامج بوجه خاص إلى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية ومشاركة المرأة في هيئات صنع القرار في أفرقة العمل المحلية.
- 71 - وفي المكسيك، عززت مشاريع أعمال الحقوق الأساسية وممارستها بفعالية على الصعيدين المجتمعي والإقليمي مشاركة نساء الشعوب الأصلية في صنع القرار داخل مجتمعاتهن المحلية وفي منظماتهن عن طريق تيسير إقامة التحالفات مع المنظمات النسائية والسلطات المحلية.
- 72 - وفي بنما، تعقد وزارة شؤون المرأة الاجتماع الوطني للمرأة الريفية بهدف تعزيز قدرات القيادات النسائية الريفية التي تمثل مجموعات الفلاحين والشعوب الأصلية والنساء ذوات الأصول الأفريقية.
- 73 - وتعدد أوروغواي حوارات من أجل المرأة الريفية في إطار خطتها المتعلقة بحقوق المرأة الريفية. وفي هذه الحوارات، يحدد ممثلو منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة الاحتياجات والمشاكل الرئيسية للمرأة الريفية ويناقشون مقترحات للتغلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ترعى أوروغواي دورات دراسية للشابات الريفيات المتراوح أعمارهن بين 18 و 29 سنة واللاتي يشاركن في أنشطة زراعية وحيوانية، سواء بمفردهن أو مع أسرهن. وتتناول هذه الدورات التنمية الريفية المستدامة من منظور جنساني متعدد الجوانب ودور الشابات في المشاركة والدعوة، بهدف تعزيز المهارات القيادية وتمكين شبكة من الشابات الريفيات في جميع أنحاء البلد.

## واو - تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإحصاءات الجنسانية وتحليلها ونشرها

- 74 - سَدَّت دول أعضاء بعض الفجوات الكبيرة في البيانات والإحصاءات المتاحة عن النساء والفتيات الريفيات. وفضلاً عن ذلك، تواصل بلدان جمع بيانات عن استخدام الوقت ستساعد على تقييم الحصة الجائزة التي تتحملها النساء والفتيات الريفيات من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، من بين مسائل أخرى.
- 75 - وتجري بلدانٌ بحثاً من أجل تحسين فهم الحالة الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والبيئية للمرأة الريفية. ففي عام 2021، أجرت الجزائر دراسة في 22 ولاية من ولاياتها الـ 48 حول الوضع الاجتماعي



- والاقتصادي للمرأة الريفية العاملة في الزراعة من خلال استبيان كمي تم توجيهه إلى 2 000 امرأة. وفي عام 2023، سيتم استكمال الدراسة بمعلومات نوعية تم جمعها من مجموعات تركيز في أربع ولايات تجريبية.
- 76 - وما برح برنامج التغيير الريفي في الأرجنتين يتتبع مشاركة المنتجين في المناطق الريفية حسب نوع الجنس. ففي عام 2022، كان ما نسبته الكلية 25,4 في المائة من جميع العمال الريفيين من النساء، بزيادة تقارب 7 في المائة منذ عام 2017، الذي تم قياس فيه هذا المعيار لأول مرة.
- 77 - وفي منغوليا، حيث يشكل البدو الرحل ما يقرب من 30 في المائة من السكان، أجرى المكتب الوطني للإحصاءات، بدعم من برنامج "المرأة جزء من المعادلة" (Women Count) التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دراسة استقصائية أسفرت عن رؤى إحصائية جديدة وهامة عن حياة المشتغلات بالرعي من البدو الرحل. وتوثق البيانات الجنسانية المجمعلة الاحتياجات المحددة للمشتغلات بالرعي المنغوليات والتحديات التي يواجهنها بسبب العوامل المناخية والبيئية.
- 78 - وستجري المكسيك مرة أخرى الدراسة الاستقصائية الوطنية للمهنة والعمالة في عام 2023. وستجمع هذه الدراسة الاستقصائية معلومات عن السكان الناشطين اقتصاديا في المناطق الريفية وعلى الصعيد الوطني، إلى جانب بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.
- 79 - وتخطط صربيا لإجراء تعداد زراعي في عام 2023 سيتمكنها من تصنيف البيانات حسب نوع الجنس.
- 80 - وفي أوروغواي، تُظهر البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية لعام 2021 أنه في المحليات التي يقل عدد سكانها عن 5 000 نسمة وفي مناطق ريفية متفرقة، تقل معدلات النشاط الاقتصادي والتوظيف لدى النساء عنها لدى الرجال. وفي تلك المحليات والمناطق، تعمل نسبة 17 في المائة من النساء في الأعمال المنزلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن 12,5 في المائة من النساء اللائي يعشن في محليات يزيد عدد سكانها على 5 000 نسمة و 8,5 في المائة من النساء المقيمت في العاصمة مونتيفيديو يعملن في الأعمال المنزلية.
- 81 - وتجري بلدان أو تخطط لإجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت من أجل تحسين فهم جملة أمور منها الوقت الذي يقضيه النساء والرجال الريفيون في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وتحديد الفجوات بين الجنسين وتقديم توصيات في مجال السياسة العامة. فقد بدأت أرمينيا، بدعم من برنامج "المرأة جزء من المعادلة" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دراستها الاستقصائية الأولى لاستخدام الوقت في عام 2022، وأدرجت الكاميرون وحدة عن استخدام الوقت في دراستها الاستقصائية الوطنية الخامسة للأسر المعيشية، وجرى إطلاق الوحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021<sup>(44)</sup>.
- 82 - وأجرت أستراليا أربع دراسات استقصائية لاستخدام الوقت منذ عام 1992. وابتداء من عام 2024، سيتم إجراء هذه الدراسات الاستقصائية سنويا. والهدف من هذه الدراسات الاستقصائية هو جمع بيانات، مصنفة حسب نوع الجنس، عن الوقت الذي يقضيه الناس في الأنشطة اليومية، بما في ذلك أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، في المدن الرئيسية في البلد وفي المناطق الإقليمية والنائية.

UN-Women, *Final Annual Report. Making Every Woman and Girl Count: Moving the Needle on* (44) *Gender Data* (New York, 2022).

83 - وستجري بيلاروس دراسة استقصائية لاستخدام الوقت في الفترة 2025/2024 وستستخدم البيانات المجمعة لتحديث المعلومات المتعلقة بالأعمال المدفوعة وغير المدفوعة الأجر مع تصنيفها حسب نوع الجنس والمناطق الحضرية أو الريفية والتي تم تجميعها في الدراسة الاستقصائية السابقة التي جرت في الفترة 2015/2014. وفي عام 2021، أنشأت بيلاروس بوابتها الإلكترونية للإحصاءات الجنسانية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف. وتتضمن هذه البوابة بيانات منظمة في إطار 177 مؤشرا إحصائيا متصلة بنوع الجنس، مصنفة حسب المناطق الحضرية أو الريفية منذ عام 2000.

84 - وفي عام 2023، ستجري شيلي دراسة استقصائية تجريبية لاستخدام الوقت في المناطق الريفية من أجل توفير معلومات مصنفة حسب نوع الجنس عن جميع أشكال العمل التي يقوم بها الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 12 عاما فما فوق، مع إبراز المساهمة المقدمة للاقتصاد من خلال العمل المنزلي.

85 - وتجري كولومبيا، استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية لاستخدام الوقت التي أجرتها في الفترة 2021/2020 دراسة حول استخدام الوقت من جانب شباب الريف الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 28 عاما، بهدف تحليل الوقت الذي يقضونه في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، مع تصنيف بيانات هذه الدراسة حسب نوع الجنس.

86 - وبالإضافة إلى ذلك، تركز دول أعضاء على فهم تجارب المرأة الريفية والحضرية فيما يتعلق بقضايا محددة، مثل العنف الجنساني. ففي آب/أغسطس 2022، أصدرت تركمانستان أول دراسة استقصائية وطنية بالعينة حول صحة ووضع المرأة في الأسرة. وأظهرت الدراسة الاستقصائية، التي شملت 3 596 أسرة معيشية، اختلافا طفيفا بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بانتشار العنف الرقيق الحميم (7,10 في المائة في المناطق الريفية مقابل 12 في المائة في المناطق الحضرية)، ولكن هناك فرقا أكبر في نسبة ضحايا العنف المنزلي الذين يجاهرون بالحديث عنه (4,54 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 8,23 في المائة في المناطق الريفية). ولم يلتمس المساعدة سوى 9,11 في المائة من الضحايا، وكانت النساء الريفيات أقل من النساء الحضريات في تواتر القيام بذلك.

### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

87 - بذلت الدول الأعضاء جهودا سياساتية وبرنامجية لتحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية على الرغم من تداعيات الأزمات المتتالية التي أدت إلى تفاقم الفقر في الريف والاستبعاد وانعدام الأمن الغذائي وترسيخ أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتظهر المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء لإعداد هذا التقرير التزاما كبيرا بمواصلة تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، سواء من خلال الأطر والخطط الاستراتيجية أو المبادرات الميدانية التي تغطي سبل العيش المستدامة والإنتاج الزراعي والعمل اللائق وزيادة الأعمال والشمول المالي والرقمي. وتدعم الدول الأعضاء إلى حد ما مشاركة المرأة الريفية وقيامها بدور قيادي في صنع القرار وصنع السياسات وفي إدارة الموارد المحلية. وعلى الرغم من هذا الدعم، ينبغي مضاعفة الجهود الواعدة وتوسيع نطاقها من أجل إحداث تغيير واسع النطاق ودائم.

88 - وتستحق البيانات والإحصاءات الجنسانية المتعلقة تحديدا بالنساء والفتيات الريفيات مزيدا من الاهتمام. ومع استئناف المكاتب الإحصائية الوطنية عملها في أعقاب عمليات الإغلاق الناجمة عن الجائحة، لا تزال عمليات إنتاج البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والإحصاءات الجنسانية وتحليلها

واستخدامها ونشرها تتم بشكل مجزأ في أحسن الأحوال. وتبدي البلدان اهتماما متجددا بإجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت والتعدادات الزراعية؛ بيد أن هناك حاجة إلى زيادة الدعم والاستثمار للحصول على معلومات كمية ونوعية كافية عن النساء والفتيات الريفيات لتستتير بها السياسات والإجراءات الرامية إلى إدخال تحسينات ملموسة.

89 - وتشير المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء من أجل إعداد هذا التقرير إلى أن هناك حاجة إلى بذل جهود متجددة ومكثفة لسن وتمويل وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية المتدهورين بشدة للنساء والفتيات الريفيات والنقص الحاد في تغطية الحماية الاجتماعية، فضلا عن كبح تصاعد مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وبناء القدرة على الصمود مناخيا وبيئيا، بهدف التغلب على العواقب الجائرة للأزمات على النساء والفتيات الريفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي تركيز اهتمام منهجي على ضمان حصول النساء والفتيات الريفيات على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى من خلال إصلاح السياسات والقيام بالدعوة على جميع المستويات. وقد أبلغ عدد قليل من البلدان عن الحماية الاجتماعية، ولم يرد إلا ذكر بسيط للخدمات والبنى التحتية، ولا سيما المياه والصرف الصحي والطاقة، اللازمة للحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات الريفيات وإعادة توزيعها. ومع ارتفاع انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات تنذر بالخطر على مستوى العالم، هناك حاجة إلى بذل جهود حازمة وهادفة لإنهاء مستويات الجوع وسوء التغذية الجائرة لدى النساء والفتيات الريفيات. ويجب إحداث تحول في سياسات وبرامج التنمية الريفية لمواجهة التحديات المناخية والبيئية والمالية العالمية وبناء قدرة النساء والفتيات الريفيات على الصمود في وجه الأزمات الحالية والمستقبلية.

90 - وتشجّع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات التالية، المقدمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة، من أجل تحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية:

(أ) اتخاذ إجراءات لتنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات بكل تنوعهن وإعمال حقوقهن، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع الإحاطة علما بالتوصيتين العامتين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية ورقم 37 (2018) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ؛ وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛ وقرار الجمعية العامة المتعلق بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها إطارا متكاملًا وعالميا يكفل عدم ترك أي امرأة أو فتاة ريفية خلف الركب؛

(ب) تصميم وإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج متكاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية للتنمية المستدامة والتنمية الزراعية والريفية تلبي احتياجات النساء والفتيات الريفيات وأولوياتهن؛

(ج) تعزيز مشاركة النساء والفتيات الريفيات، بمن فيهن المزارعات والمشتغلات بالصيد والعمالات في القطاع الزراعي، مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة واتخاذهن للقرارات على جميع المستويات بشكل كامل ومتساوٍ في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة وفي إدارة الشؤون المتعلقة بالبيئة والمناخ والموارد الطبيعية؛

- (د) اتخاذ تدابير حاسمة للقضاء على أشكال التمييز والعنف المتعددة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات الريفيات عن طريق التصدي للحوازر الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية؛
- (هـ) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال إعمال حقها في العمل وحقوقها أثناء العمل، وبناء قدراتها ومهاراتها لإدارة المشاريع والتعاونيات، وتسهيل إضفاء الطابع الرسمي على عملها غير الرسمي وضمان شمولها ماليا ورقميا؛
- (و) سن وتنفيذ سياسات ترمي إلى القضاء على الفقر وتقليل أوجه اللامساواة عن طريق تعزيز سبل العيش المستدامة والعمل اللائق وضمان الدخل في المناطق الريفية من أجل تعزيز رفاه النساء والفتيات الريفيات وقدرتهن على الصمود؛
- (ز) تعزيز الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي والتغذية للنساء والفتيات الريفيات بكل تنوعهن؛
- (ح) الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات الريفيات والحد تلك الأعمال وإعادة توزيعها، وتعزيز أعمال الرعاية اللائقة المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة الريفية من خلال الاستثمار في الخدمات العامة ونظم الصحة والرعاية المراعية للمنظور الجنساني، والحماية الاجتماعية الشاملة، والنقل والبنية التحتية المستدامين، والتكنولوجيات الموفرة للوقت والأيدي العاملة، بما في ذلك الطاقة المستدامة، ومياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
- (ط) وضع واعتماد استراتيجيات تراعي المنظور الجنساني لدعم قدرة النساء والفتيات الريفيات على الصمود وتعزيز قدرتهن على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والتعافي من الصدمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية؛
- (ي) بناء قدرة النساء الريفيات صاحبات الحيازات الصغيرة ومزارعات الكفاف على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي من خلال الاعتراف بالممارسات والمعارف التكنولوجية المتوارثة والأصلية والحديثة، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية، ومن خلال تعزيز الوصول إلى الأسواق والخدمات الإرشادية والمالية، والتأمين ضد مخاطر المناخ والمعلومات المتعلقة بها، من أجل تمكينهن من المشاركة في الزراعة القادرة على التكيف مع المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- (ك) تقدير ودعم الدور والإسهام الحيويين للنساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، في حفظ المحاصيل التقليدية وموارد التنوع البيولوجي واستعمالها بشكل مستدام لما فيه منفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة باعتبار ذلك مساهمة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- (ل) تصميم وإصلاح وتنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى إعمال الحقوق الكاملة والمتساوية للمرأة الريفية في الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والحصول عليها والتحكم فيها وملكيته، وكذلك في ضمان الحيازة والمساواة في الميراث؛
- (م) دعم مشاركة الشابات والفتيات الريفيات في التعليم والتدريب وقيامهن بدور قيادي فيهما وقدرتهن على إتمامهما، ودعم مشاركة الشابات في سوق العمل على قدم المساواة مع الشبان؛

(ن) الاستثمار في وضع نظم للحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك حدودها الدنيا، تكفل توفير دخل مضمون للنساء والفتيات الريفيات في مختلف مراحل حياتهن وتغطية النساء الريفيات المشتغلات بعمل غير رسمي؛

(س) ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية للنساء والفتيات الريفيات بتكلفة ميسورة عن طريق التغطية الصحية الشاملة التي تتيح إمكانية الحصول على الخدمات والحقوق الصحية الجنسية والإنجابية في جميع مراحل الحياة؛

(ع) دعم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية لكي تأخذ في الحسبان ما يترتب على فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور البيئة من آثار متميزة جنسانيا على النساء والفتيات الريفيات، وإعداد أدلة وأدوات وقواعد بيانات ومنهجيات وتحليلات سياساتية قوية مراعية للمنظور الجنساني، من أجل التصدي لهذه الآثار والتخفيف من حدتها؛

(ف) زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على جمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وخصائص أخرى، وإنتاج إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس، من أجل دعم السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين حالة النساء والفتيات الريفيات، ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتبعه.

91 - وتُشجَع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات السالفة الذكر وقياسها ورصدها على جميع المستويات.